فِي مَنْهَجِ الخِلَافِ النَّحْوِيِّ
التَّنَازُعُ فِي القُرْآنِ وَاللُّغَةِ أُنْمُوذَجًا
دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

د. خالد بن قاسم الجريان

عضو هيئة التدريس بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

١٤٤٥هـ/٢٠٢٣م

ملخص البحث

من المسائل النحوية المشكلة مسألة التنازع أو ما يعرف بأولى العاملينِ بالعمل، وهو أن يتنازع المعمولَ عاملان اثنان كلٌّ ينسب عمل المعمول له.

وقد وردت مثل هذه المسألة في القرآن الكريم وأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، وفي أشعار العرب وكلامها، والنحاة أولوا هذه المسائل عنايتهم، فبحثوها في كتبهم، ودرسوها دراسة فاحصة، واتفقوا على تسميتها بالمسائل المتنازع عليها، ووضعوا لها بابًا في كتبهم النحويَّة عرفت بباب (التنازع)، ولكنهم اختلفوا فيمن أولى بالعمل من غيره، فذهب بعضهم إلى الفعل الأول، وذهب بعضهم إلى الفعل الثاني..

وهذا البحث يسلط الضوء على هذه المسألة ويحققها تحقيقًا علميًّا رصينًا ويفصل فيها تفصيلاً فاحصًا دقيقًا، فيقف فيها على أسباب المسألة ودواعيها ليؤصلها، ثم يقف عند آراء كبار النحاة من أصحاب المدرستين اللتين اختلفتا فيها وهما المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية القدماء منهم والمحدثين، فينت أقوالهم وفندتها تفنيدًا، وانتصرت للمصيب فيها مع ذكر النتائج التي انتهيت إليها..

مفاتيح البحث: التنازع، أولى العاملين، البصريون، الكوفيون، النتائج

سائلاً الله العون والتوفيق.

التمهيد

الأصل في الأساليب العربية أَنْ يكون للمعمول الواحد عامل يعمل فيه، ففي قولنا "جاء محمد" و"رأيت زيدًا" محمد" فاعل رفعه الفعل "جاء"، "وزيدًا" مفعول به منصوب نصبه الفعل "رأى". ولكننا نجد في القرآن الكريم، وكلام العرب، عبارات يرد فيها عاملان أو أكثر، ثم يأتي معمول يطلبه كل واحد من العاملين، أو العوامل السابقة. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} الكهف/٩٦، ففي هذه الآية فعلان، الأول "آتوني" يطلب مفعولًا ثانيًا لينصبه، والثاني " أفرغ" وهو يطلب مفعولًا لينصبه. وجاء بعدهما "قِطْرًا" وهو صالح لأَنْ يكونَ معمولًا لكل فعل من الفعلين السابقين؛ لأَنَّ المعنى يقبله.

وقدْ سجَّل علماء العربية هذه الظاهرة ودروسُهَا ووضعوا ضوابطَهَا، وقعَّدوا قوانينَهَا، فدَرَسَهَا سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحت باب (الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك)([1])، ودَرَسَهَا المبرد (ت ٢٨٥هـ) في موضعين: الموضع الأول تحت عنوان " باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر"([2])، والموضع الثاني تحت عنوان "باب من إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر"([3])، وقد اصطلح النحويون فيما بعد على تسمية هذه الظاهرة بـ "الإعمال"[٤]، أو "إعمال الفعلين" [٥]، كما "سُمِّيَتْ أيضًا " التَّنازُع في العمل"[٦]، وهذه التَّسمية الأَخيرة أكثر شيوعًا لدى المتأخرين.

ومن المقرر في كتب النَّحو أَنَّه إذا تنازع عاملان جاز إعمال الأَوَّل كما يجوز إعمال الثَّاني لا خلاف في ذلك بين النحاة، ولكنهم يختلفون في الراجح، إذ يرى البصريون أَنَّ إعمال الثَّاني أولى وأحق: لقربه، ولِئَلَّا يفصل بين العامل ومعموله بأَجنبي، ويرى الكوفيون أَنَّ إعمال الأَوَّل أولى وأحق؛ لصدارته؛ ولأَنَّ إعمال الثَّاني يؤدي إلى عود الضَّمير على متأخر لفظًا.

ومن المعروف أَنَّ كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأَبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) من أهم الكتب الخلافيَّة في النحو، وتكمن أهميته في أَنَّه أوفى كتاب وصل إلينا يتناول الخلاف النَّحوي بين البصريين والكوفيين، وإذا ظهرت هناك كتب خلافيَّة أُخرى ككتاب (التَّبيين عن مذاهب النَّحويين البصريينَ والكوفيينَ)[٧]

---

[1] - سيبويه، الكتاب ٧٣/١.
[2] - المبرد، المقتضب ١١٢/٣.
[3] - المصدر نفسه ٧٢/٤.
[٤] - ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل ٦١٣/١، والمقرب ٢٥٠/١، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٤٨/١، والأزهري، التصريح على التوضيح ٣١٥/١.
[٥] - ابن يعيش، شرح المفصل ٧٧/١، وابن عصفور، شرح الجمل ٦١٣/١، والأندلسي، أبو حيان، تذكرة النحاة: ص٣٣٦، وابن عقيل، المساعد ٤٤٨/١، والزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ص١١٣.
[٦] - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣/١، العكبري، التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين: ص٢٥٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٧٧/١، وأبو حيان الأندلسي، تذكرة النحاة: ص٣٣٦، والاستراباذي، شرح الكافية ٧٧/١، والسيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١٠٨/٢.
[٧] - قام بتحقيقه د/عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦ه.

لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، وكتاب (ائتلاف النصـرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصـرة)[٨] لعبد اللطيف بن أَبي بكر الزبيدي (ت ٨٠٥ هـ) فإنَّ كتاب (الإنصـاف) أَكثرها مسـائل وأوسعها تفصـيلًا، وقد ذكر الأَنباري إِحدى وعشـرين ومائة مسـألة خلافية في النحو واللُّغة "أَيَّد الكوفيينَ في سبعٍ من المسـائل التي عرض لها في كتابه (الإنصاف)[٩]، واجتهد في مسألتينِ[١٠]، وأَيَّد البصريينَ في المسائل الباقية "[١١].

٨ - قام بتحقيقه د/ طارق الجنابي مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧ه.
٩ - وهي المسائل: ١٠- ١٨- ٢٦- ٧٠- ٩٧- ١٠١- ١٠٦.
١٠ - هما المسألة الخامسة، والمسألة الرابعة والثمانون.
١١ - السامرائي، د. فاضل، أبوا لبركات الأنباري ودراساته النحوية: ص٦٦.

الدراسات السابقة

أغلب الكتب النَّحويَّة القديمة والحديثة تناولت موضوع التَّنازع إلا أنَّها لم تتوسع في دراستها توسّعًا كبيرًا يستقصي أقوال العلماء وآراءهم بل أكثر تلك الدراسات كانت تعليميَّة مختصرة موجزة، مثلما جاء على بعض المواقع الإلكترونيَّة في الشّبكة العالميَّة إلا ما جاء في بعض الكتب والأبحاث العلميَّة التي تناولت موضوع التَّنازع بالبحث والدراسة، وقد وقفت على عدد كبير من تلك الدراسات، منها على سبيل الذكر:

١- كتاب التنازع أو الإعمال في النحو العربي قراءة معاصرة للدكتور شوقي المعري، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، عام ٢٠٠٦م.

الكتاب يقدم محاولة جديدة ضمن مشروع تيسير النحو العربي، ويقدم قراءات نحوية معاصرة لعدد من القضايا التي كثر فيها الخلاف النحوي، ومنها: (أسلوب الشرط، وأسلوب النداء، وأسلوب التنازع) فالكتاب يدرس عددًا من القضايا من بينها التنازع، ويرى المؤلف أنَّ هناك آراء وأحكامًا جديدة في التنازع لم يجدها عند القدماء، وينتهي إلى أنَّ العامل الذي وقف عنده القدماء كان الفعل، في حين يذهب إلى أنَّ العامل قد يكون اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، وذكر أنَّ من موضوعات التنازع التنازع في التعجب، وفي الضمير المتصل والمنفصل، وفي باب ظن وعلم وأعلم، ثم تناول أنواع العامل في التنازع، وخص القسم الثاني من دراسته فيما يسميه ما يشبه التنازع أو موضوعات ليس فيها تنازع مثل أن يقع المعمول بين فعل ناسخ وفعل تام لا سيما الفعل (ليس)، وهذا فيه مبالغة في الدراسة، فهو يخطئ بعض النحاة القدماء، ويصحح أقوالهم، وهو في منهجه هذا يختلف عن منهجي في البحث والدراسة؛ لأني قصرت دراستي وبحثي على التنازع في الفعل فحسب.

٢- بحث التنازع عند البصريين والكوفيين (دراسة نحويَّة مقارنة) للباحث نور حليمة السعدية، منشور على الشبكة العالمية.

جاء هذا البحث في ثلاثةٍ وعشرين صفحة، وتكون البحث من تجريد، وهو ملخص البحث ثم مقدمة تحدث الباحث فيها عن أهمية اللغة العربية، وأهمية تعلم علم النحو خاصة، وعن ظهور اللحن في المجتمع الإسلامي الأول، وعن أسباب انتشاره، كما عرض الباحث في المقدمة لتعريف التنازع لغة واصطلاحًا ثم في المبحث الأول عرض للمحة تاريخية لعلم النحو استقاها من كتاب ضياء السالك للشيخ محمد النجار، ثم تحدث عن لغة العرب، ووضع النحو، ثم ظهور المذهبين البصري والكوفي ثم تحدث عن التنازع بين البصريين والكوفيين، وحجج كل فريق، ثم تطرق للإضمار والحذف والنية، وفي خاتمة البحث وضع جدولاً لنتائج البحث بيَّن فيه الفرق بين رأي علماء الكوفة وعلماء البصرة في المسائل التي جمعها في أولى العمل، وفي الإضمار، وفي الحذف، وفي العطف، وفي النية،

ثم جدولاً آخر عرض فيه أوجه الاتفاق بين علماء المدرستين لعدد من المسائل في التعريف، والعوامل، والدليل، وضمير المفسر ثم الخاتمة والمصادر، وهو في منهجه يختلف عن منهجي في البحث والدراسة والتحليل.

٣- بحث التنازع في العمل للدكتور عبدالحسين عبدالله محمود الحمداني، منشور في مجلة كلية التربية الأساسية بالعراق، العدد ٥٣، سنة ٢٠٠٨م.

تحدث فيه الباحث عن العوامل التي تعمل في معمولاتها، وحكم التنازع فيها ثم ذكر تلك العوامل، وقسمها إلى قسمين أسماء وأفعال عاملة، ثم قسم بحثه إلى ثلاثة فصول وخاتمة، وقد قسم الفصل الأول إلى مبحثين، ذكر في المبحث الأول حد التنازع وصور وقوعه، وفي المبحث الثاني أحكام التنازع وشروطه. أما الفصل الثاني فاستعرض فيه موقف علماء الكوفة والبصرة من إعمال أحد العاملين، وقسم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث، الأول عرض فيه اختيار كل من علماء البصرة والكوفة، والثاني عرض فيه أثر إعمال الثاني من المتنازعين، والثالث إعمال الأول وما يترتب عليه، وأما الفصل الثالث فعرض لبعض الأساليب التي ظهر فيها اختلاف النحاة، وقسم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول صور وأساليب ليست من باب التنازع، والثاني زيادة وتفصيل.

٤- بحث أسلوب التنازع بين المذاهب النحويَّة والتراكيب العربيَّة دراسة تحليلية نقدية، للدكتور حسن شيخون أحمد شيخون، مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج بمصر، منشور على الشبكة العالمية.

جاء بحث الدكتور حسن في مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة، المقدمة تناول فيها أهمية الموضوع والأسباب التي دفعته لاختياره، وأنواع المراجع التي جمع منها مادته العلمية. أما المبحث الأول، فعرض فيه مفهوم التنازع، وشمل مصطلح التنازع وزمن ظهوره وتعريفه لغة واصطلاحًا، وحكم تنازع أكثر من عامل في المعمول. أما المبحث الثاني، فقد تطرق فيه إلى شروط التنازع وما يترتب على تلك الشروط. أما المبحث الثالث، فقد عرض الباحث فيه بعض آراء النحاة في إعمال المتنازعين، وذكر اتفاق النحويين في إعمال أي المتنازعين، وأسهب في عرض مذهب ابن خروف وابن مالك في وقوع التنازع مع ثلاثة عوامل. أما المبحث الرابع فتطرق إلى حكم الإضمار في العامل المهمل، وعرض لوجوب الإضمار وامتناع الإضمار وتعيين الإظهار. أما الخامس، فذكر بعض آراء النحويين في التنازع والتعقيب عليها مثل رأي أبي عمر لجرمي، وابن مضاء القرطبي، عباس حسن، وشوقي ضيف، ثم الخاتمة والنتائج، كما قدم الباحث نقدًا لاذعًا لعدد من آراء العلماء بالتعقيب عليها.

٥- بحث بعنوان (أسلوب التنازع في النحو نقد وبناء) للباحثين حفظي أشتية وحامد أبو صعيليك، منشور في حولية آداب جامعة عين شمس، المجلد ٤٦، عدد (إبريل – يونيه ٢٠١٨م)

يقع البحث في واحد وعشرين صفحة، قدَّم الباحثان دراسة نقدية عن موضوع التنازع في النحو باعتباره –كما زعما – مصدر من مصادر شكوى الطلاب من صعوبة النحو العربي، ويذهبان إلى أنَّ هذا الموضوع قد طغت فيه –غالبًا– الصنعة النحوية على المعنى خلافًا للمراد أصلاً من النحو، ويحاولان أن يصفا الجهد النحوي في هذا الباب فيمن أخطأ وأصاب، ويسعيان إلى الجمع بين آراء النحاة القدماء للتقليل من الخلافات النحويَّة، وحل الإشكالات، والالتفات إلى أهمية المعنى، وبلاغة أسلوب الخطاب؛ لتيسير دراسته وتسهيل تدريسه للطلاب، ولذلك فالهدف من هذا البحث هو مناقشة آراء النحاة، ورصد الخلل، ومحاولة اقتراح الحل.

وقد تناول الباحثان في المقدمة معنى التنازع في النحو، وأحكامه، ومعالم تطوره، ثم تناولا مخالفة النحاة – كما زعما– للمعنى وللبلاغة والخطاب، وعليه ردا كثيرًا من أقوال النحاة وبعض الشواهد، وخرجاها بتخريجات وتأويلاتٍ جانبت الصواب.

ومن الدراسات التي وقفت عليها، وهي دراسات تعليميَّة مختصرة:

أ– كتاب معاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي، تطرق لموضوع التنازع في الجزء ٢/ ١٤٢–١٤٨ ولكن بإيجاز، فعرَّف التنازع، وسبب تسمية النحاة له، ثم عرض بعض الشواهد المتعلقة بهذا الباب.

ب– التنازع في النحو، للدكتور عبدالحكيم الأنيس، بحث منشور في موقع الألوكة على الشبكة العالمية، يقع في ثلاث صفحات، عرَّف في المطلب الأول التنازع، وفي المطلب الثاني: تطرق لموضوع إعمال أحد العاملين دون ذكر لأقوال العلماء وآرائهم ومن غير نسبة أو توثيق.

ج– التنازع، بحث منشور في موقع الدرر السنية على الشبكة العالمية، وهو بحث تعليمي، وليس بحثًا أكاديميًّا منشور ضمن أبواب علم النحو يقع في ثلاث صفحات، قسَّمه صاحبه إلى مبحثين، عرَّف في المبحث الأول التنازع اصطلاحًا، وفي المبحث الثاني تطرق لموضوع إعمال أحد العاملين لكن دون توثيق أو نسبة الشواهد والأقوال.

د– التنازع، في ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) على الشبكة العالمية، تطرَّق الموقع لموضوع التنازع بما لا يزيد عن نصف صفحة، ثم أشار إلى المرجع الذي استقى منه الموضوع، وهو كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري.

هـ– في موقع (بيت) على الشبكة العالمية، أضاف الأستاذ أحمد إبراهيم، وهو معلم ومصحح لغوي ومؤلف لمواد تعليمية (لغة عربية) في مجموعة المتحدة للتعليم، موضوع التنازع، فعرَّفه لغة واصطلاحًا، وذكر أركانه، وعلامة المعمول بالمتنازعين، وحكم المتنازع عليه، ثم أورد أبيات ابن مالك في التنازع من ألفيته المشهورة، ثم أشار إلى أنواع المتنازعين، وما لا يقع فيه التنازع، واستشهد ببعض الشواهد النحوية دون نسبة، ولم يشر إلى أقوال

النحاة بل جاء بها مجملة ضمن رأي البصريين والكوفيين، ولم يذكر مراجع للبحث سوى موقع للدكتورة كاملة الكواري.

فتلك الأبحاث والدراسات لها منهجها في عرض الموضوع ودراسته، ولي منهجي الخاص في عرضي للموضوع، ودراستها تختلف اختلافًا بيِّنًا واضحًا ظاهرًا، نعم استفدت من بعضها، وربما اقتربنا من بعض في بعض الموضوعات مثل التعريف والشروط، لكننا ابتعدنا في العرض والتحليل، وحتى تلك الاستفادة ليست إلا قليلة، وأغلب ما جاء فيها مبثوث في بطون الكتب والمراجع، وقلَّما رأيت التأصيل والتحليل والتعليل والتدليل الذي سرتُ عليه.

الفصل الأول

فيه مبحثان:

المبحث الأول: حدّ التنازع

التنازع في اللغة:

مصدر الفعل الخماسي تنازعَ يتنازعُ تنازُعًا، وهو في اللغة التَّخاصُم، والتجاذب، يقال تنازع القوم: اختصموا، ووقع بينهم نزاعة أي خصومة، قال ابن منظور: (التنازع: التَّخاصُم، وتنازعَ القومُ: اختصموا، وبينهم نزاعة أي خصومةً في حقٍّ)[١٢]. قال تعالى:{وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ} الأنفال/٤٦.

والمنازعة مجاذبة الحجج في الخصومة قال تعالى: {فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَىٰ} طه/٦٢، ويقال هذا محل نِزَاع أي محل خِلاف، وفلانٌ ينازعني الحديث أي يجاذبني، قال امرؤ القيس:

فَلَمَّا تَنَازَعْنَا الحَدِيْثَ وَأَسْمَحَتْ هَصَرْتُ بِغُصْنٍ ذِي شَمَارِيخَ مَيَّالِ[١٣]

وسمّي الباب بهذا الاسم؛ لأنَّ العاملينِ تجاذبا وتنازعا من جهة المعنى في طلب المعمول كل واحد منهما يريد المعمول لنفسه.

التنازع في الاصطلاح:

وفي اصطلاح النحاة[١٤] عرَّفه ابنُ هشامٍ بقوله: (أَنْ يتقدمَ فعلانِ متصرفانِ، أَو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى)[١٥].

وعرَّفه ابن عصفور فقال: "هو أنْ يتقدم عاملان فصاعدًا ويتأخر عنهما معمول فصاعدًا كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى"[١٦]، ولم يقيّد ابن عصفور العوامل بأن تكون متصرّفة أو غير متصرفة، ولم يخرج الحروف في تعريفه السابق من التنازع.

والحدود لا بد أن تكون جامعة مانعة، فعلى تعريف ابن عصفور يدخل قولنا (لم ولن أسافر) في التنازع؛ لأنَّه قد تقدم عاملان، وتأخر عنهما معمول وكل واحدٍ من العاملين يطلب ذلك المعمول من جهة المعنى.

---

[١٢] - ابن منظور، لسان العرب، (نزع) ٣٥٢/٨.
[١٣] - امرؤ القيس، ديوانه: ص٣٢. البيت من الطويل.
[١٤] - ينظر في تعريف التنازع: ابن مالك، شرح التسهيل ١٦٤/٢، والغرناطي، أبو حيان، تذكرة النحاة: ص٣٣٦، والفاكهي، شرح الحدود النحوية: ص١٥٢.
[١٥] - الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك شرح ألفية ابن مالك ١٦٤/٢.
[١٦] - ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن، شرح الجمل ٦١٣/١، وينظر: ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن، المقرب، ص٢٥٠.

أمَّا تعريف ابن هشام فهو أدق؛ لأَنَّه ينص على العوامل التي تتنازع وهي الأفعال المتصرفة، والأسماء التي تشبه الأفعال، ولكنه يخرج المصادر من التنازع، فعلى تعريفه لا تنازع في مثل قوله تعالى: {قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ} البقرة/٩٧، وقوله تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ} النحل/٨٩، إذ تنازع مصدران في الآية الكريمة الأولى في الجار والمجرور، وتنازعتْ ثلاثة مصادر في الآية الثانية في الجار والمجرور أيضًا، ولعل ابن هشام ممن لا يرون التنازع بين المصادر؛ لأَنَّ المصادر لها الصدارة فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فإذا أعمل المصدر الثاني – كما يقول البصريون – حال دون إعمال المصدر الأول وحينئذ لا يتحقق معنى التنازع القائم على إعمال أي من العاملين.

المبحث الثاني: شروط التنازع

المتأخرون من النحاة يشترطون لصحة التنازع شروطًا، منها شروط في العامل، وهي:

الشرط الأول:

أن يكون بين العاملين المتنازعين ارتباط معنويّ، ويتحقق الارتباط المعنوي بإحدى صور ثلاث:

الصورة الأولى: أن يكون الثاني معطوفًا على الأول نحو قولك جاء ثم جلس أبوك، والجرمي[١٧] لا يجيز غير هذه الصورة في الروابط، واحتجّ عليه الفارسي بقوله تعالى: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} الكهف/٩٦.

الصورة الثانية: أن يكون العامل الثاني معمولًا للعامل الأول كما في قوله تعالى: {وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا} الجن/٧، في فـ(كما ظننتم) في موقع نصب بـ(ظنوا) والفعلان: (ظنوا) و(ظننتم) متنازعان في طلب المصدر المؤول (أن لن يبعث الله أحدا) أي ظنوا كما ظننتم عدم بعث أحد.

الصورة الثالثة: أن يكون العامل الثاني واقعًا في جواب الطلب كما في قوله تعالى: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} الكهف/٩٦، فالفعل (أفرغ) مجزوم لكونه جوابًا عن الفعل آتوني، أو يكون جوابًا عن سؤال الأول كما في قوله تعالى: (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة): فـ:(في الكلالة) تنازعه الفعلان (يستفتونك) و(يفتيكم) والرابط هو أَن (يفتيكم) جواب عن يستفتونك.

وأجاز الزمخشري التنازع مع عدم الرابط في قوله تعالى: {فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} البقرة/٢٥٩، بين الفعلين "تبين" و"أعلم" في "أَنَّ الله على كل شيء قدير"، الأول يطلبه فاعلًا، والثاني

[١٧] - الفارسي، أبو علي، المسائل البصريات، ص٩٢٠، وينظر: الشاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية ١/١٧٠.

يطلبه مفعولًا، قال: "وفاعل تبيَّن مضمر تقديره فلمَّا تبين له أَنَّ الله على كل شيء قدير. قال: أعلم أَنَّ الله على كل شيء قدير. فحذف من الأَول لدلالة الثاني عليه كما في قولهم: (ضربني وضربت زيدًا)، ويجوز فلمَّا تبين له ما أشكل عليه يعني أمر إحياء الموتى"[١٨]، وحمل كلامه على أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب لعدم الرابط. ولهذا لم يحكم النحاة في الآية الكريمة بالتنازع، وإنَّما قالوا: معمول الأول محذوف لدلالة الثاني عليه، وهذا ليس من التنازع في شيء؛ لأنَّ التنازع قائم على جواز إعمال أي من العاملين في المتنازع فيه مع صحة المعنى، والعمل في الآية الكريمة إنَّما هو للثاني دون الأول، قال أبو حيان بعد أَنْ نقل كلام الزمخشري: " فجعل ذلك من باب الإعمال، وهذا ليس من باب الإعمال؛ لأَنَّهم نصوا على أنَّ العاملين في هذا الباب لا بد أَنْ يشتركا، وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبرًا، ويكون العامل الثَّاني معمولًا للأول، وذلك نحو قولك: جاءني يضحك زيد، فجعل في جاءني ضميرًا أو في يضحك حتى لا يكون هذا الفعل فاصلا"[١٩].

الشرط الثاني: أَلَّا يكون العاملانِ المتنازعان جامدين أو حرفين، فلا تنازع في نحو قوله تعالى: {فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ} البقرة/٢٤؛ لأَنَّ الجازم للفعل المضارع (تفعلوا) هو (لم) وليس (إنْ) الشرطيَّة، فالأداتانِ ليس بينهما تنازع، وأداة الشرط داخلة على مجموع (لم تفعلوا) وليس لها عمل في الفعل نفسه بل في محله[٢٠].

الشرط الثالث[٢١]: منع كثير من النحاة التَّنازع في المحصور فلا يجيزون التنازع في نحو: ما قام وقعد إلا الزيدون، ونحو: ما قام وقعد إِلَّا أنا؛ وعلَّلوا ذلك للتناقض الواقع بين ما بعد إِلَّا المثبت، والضمير الواقع قبلها المنفي، وهما في باب التَّنازع شيء واحد، فيؤدى ذلك إلى أَنْ يكون المتنازع فيه مثبتًا منفيًّا في آنٍ؛ ولأَنَّ المحصور إمَّا أنْ يكونَ ظاهرًا أو مضمرًا كما مثلنا، فإن كان المحصور ظاهرًا فالإضمار في أَحدِ العاملين يؤدى إلى ما لم يسمع في العربية في نحو: ما قاموا وقعد إِلَّا الزيدون، وما قامَ وقعدوا إِلَّا الزيدون. وإنْ كان المحصور ضميرًا أَدَّى الإضمار في أحد العاملينِ إلى ما لا نظير له في العربية، نحو ما قمتُ وقعد إِلَّا أَنا، وما قامَ وقعدتُ إِلَّا أنا، وهو غير مسموع في العربية[٢٢].

---

[١٨]- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ٣٩١/١.

[١٩]- الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط ٦٤٠/٢.

[٢٠]- ينظر الشاطبي، المقاصد الشافية ١٧٨/١وينظر: الأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح ٤٢٦/٢.

[٢١]- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١٧٤/٢، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦٠/١، والسيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١٤٣/٥، والأشموني، شرح الألفية ١٠٨/٢.

[٢٢]- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١٧٦/٢، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦٠/١، والأزهري، خالد، التَّصريح بمضمون التوضيح: ٤٣٣/٢، والسيوطي، الأشباه والنظائر ٢٥٨/٧.

ومن شواهد مجيزي التنازع في المحصور قول الشاعر:

مَا صَابَ قَلْبِي وَأَضْنَاهُ وَتَيَّمَهُ *** إِلَّا كَوَاعِبُ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا[٢٣]

وقول الآخر:

مَا جَادَ رَأْيًا وَلَا أَجْدَى مُحَاوَلَةً *** إِلَّا اِمْرُؤٌ لَمْ يُضِعْ دُنْيَا وَلَا دِيْنَا[٢٤]

وخرَّج المانعون هذه الشواهد على أَنَّها من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللَّفظيَّة والتقدير: ما صاب قلبي أحد وأضناه وتيَّمه إِلَّا كواعب.

فكواعب فاعل (تيَّمَهُ) ولا تنازع فيه، وفاعل صابَ محذوف وهو المنفي العام، والتقدير: ما صاب قلبي أحد، وفاعل أضناه عائد عليه.

الشرط الرابع: أَنْ يكون العاملان المتنازعان متقدمين على المعمول المتنازع فيه، فلا تنازع –عند جمهرة النحاة– في معمول متقدم أو متوسط، ويرى أبو حيان[٢٥] أَنَّ التَّقديم في المقتضي أكثري لا شرط، خلافًا لمن اشترط التَّقديم، وأجاز أبو عليّ الفارسيّ التنازع في المتوسط فيما حكاه عنه ابن هشام الخضراوي[٢٦] في شرح الإيضاح، وأبو حيان[٢٧]، والمرادي[٢٨]، وابن هشام[٢٩]، والشيخ خالد الأزهري[٣٠] وغيرهم من شرّاح كتب ابن مالك. قال الشيخ خالد في هذه المسألة: "خلافا للفارسي فإِنَّه أجاز في قوله: (مَهْمَا تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ)[٣١] أنْ تكون (من) زائدة، وبارق في موضع نصب بـ(تشمْ) ومفعول (تُصبْ) محذوف وهو ضمير عائد على بارق، فيكون التنازع في الفعلين (تصب وتشم) في طلب بارق على المفعولية.

الشرط الخامس: أَنْ يكون كل واحد من العاملين طالبًا للمعمول مع صحة المعنى، فإِنْ فسد المعنى، فالعمل لِمَا يصح به المعنى دون الآخر، وذلك كقول امرئ القيس:

---

[٢٣]- البيت من البسيط دون عزو في شرح التسهيل ١٧٦/١، والمساعد ٤٦٠/١، وشرح التصريح ٤٣٤/٢، وهمع الهوامع ١٤٣/٥- والتنازع في البيت وقع بين الأفعال الثلاثة: (صاب) و (أضنى) و(تيّم) في طلب (كواكب) على جهة الفاعلية لها.

[٢٤]- البيت من البسيط غير معزوٍ في مصادر الشاهد السابق، والتنازع فيه بين (جاد) و (أجدى) في طلب (امرؤ) على جهة الفاعلية.

[٢٥] - ينظر: الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢١٣٩/٤.

[٢٦] - ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر ٢٦٧/٧.

[٢٧] - الارتشاف ٢١٣٩/٤.

[٢٨] - المرادي، توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك ٦٥/٢.

[٢٩] - ابن هشام، أوضح المسالك ١٧٠/٢.

[٣٠] - التصريح ٤٢٩/٢.

[٣١] - عجز بيت من البسيط لساعدة بن جؤبة الهذلي وصدره: (قَدْ أُوبِيَتْ كُلّ مَاءٍ فَهِيَ ضَاوِيَةٌ).

ورويت عروضه (ضاوية وطارية وصاوية) فمعنى ضاوية: هزيلة، وطاوية: ضامرة، وصاوية: يابسة جلودها عليها من العطش، والأفق نواحي السماء، تشم: تنظر إليه لتعرف مواقع مطره، يقال: شام البرق أي نظر إليه ليعرف أين يقع يصف بقرًا وحشية عطشى تريد الماء وتخشى القانص المتربص على الماء، فهي تنظر إلى البرق وتشمه، ويرى بعض النحاة أن في عجز البيت قلبًا إذ المعنى مهما تصب بارقًا من أفق تشم، وبعضهم يجعل (من) زائدة (وبارقًا) منصوب على الظرفية المكانية. والبيت في شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن السّكري رقم ١١٣٨، وينظر: الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، (أبو) جزء (٦)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٤٣٥.

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ *** كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ[٣٢]

إذ الطالب لـ (قليل) هو الفعل (كفاني) أما الفعل (لم أطلب) فليس بطالب للمعمول لفساد المعنى؛ لأَنَّ الشاعر ينبئ عن همته العالية، وأنه يسعى للملك لا للمال، ولو كان ما يريده غير ذلك لكفاه قليل من المال. والقول بالتنازع يؤدي إلى اضطراب المعنى وفساده، وتناقضه، إذ يصير (كفاني قليل من المال). (ولم أطلب قليلًا من المال).

فإِنْ قيل قد استشهد بهذا البيت المبرد[٣٣] والفارسي[٣٤] في باب التنازع؟ قيل: لم يستشهدا فيه على جهة التنازع وإِنَّما استشهدا به على صحة إِعمال الأَول مع وجود جملة فاصلة بين الأول ومعموله.

الشرط السادس: أَلَّا يكون المعمول المتنازع فيه سببيًا مرفوعًا. قاله ابن السيد[٣٥] ووافقه الشلوبين[٣٦]، وابن خروف[٣٧]، وابن مالك[٣٨]، وشراح كتبه؛ وأجازه أبو عليّ الفارسي[٣٩]، والجرجاني[٤٠] ويرى المانعون أَنَّ التَّنازع فيه يؤدي إلى جريان الوصف على غير من هو له، فتخلو حينئذ الجملة من الرابط، ومثال ذلك قول كثير:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ *** وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا[٤١].

إِذ يرون عدم التَّنازع بين (مَمْطُول) و(مُعَنًّى) في طلب (غَرِيْمُهَا) ليكون نائبًا للفاعل.

فإن كان السَّببي منصوبًا أو مجرورًا جاز التنازع فيه نحو قولك: زيدٌ أكرمتُ وعلمتُ أخاه، وزيدٌ مررتُ وسلَّمتُ على أخيه، ومنعه الشاطبي[٤٢].

الشرط السابع: أَلَّا يكون العامل الثاني جيء به لتوكيد العامل الأول، قال ابن مالك: " فلو كان ثاني العاملين مؤكدًا لكان في حكم الساقط كقول الشاعر: (أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ اِحْبِسِ اِحْبِسِ)[٤٣]، فَأَتَاكَ الثَّاني توكيد للأول،

---

[٣٢] - البيت من الطويل وهو في ديوانه: ص٣٩، واستشهد به سيبويه في الكتاب ٧٩/١، وابن عصفور في المقرب ١٦١/١، وأبو حيان في تذكرة النحاة: ص٣٣٩، والأشموني ٩٨/٢.

[٣٣] - ينظر: المقتضب ٧٦/٤.

[٣٤] - الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي: ص١٠٤.

[٣٥] - ينظر رأيه في الارتشاف ٢١٤٠/٤، والتصريح ٤٣٢/٢.

[٣٦] - ينظر رأيه في الارتشاف ٢١٤٠/٤.

[٣٧] - التسهيل: ص٨٦.

[٣٨] - المرجع السابق.

[٣٩] - المسائل البصريات: ص٥٢٤، وقد تحدث فيه عن التنازع بين (قَضَى) و (فَوَّفَى) في (غَرِيْمَهُ) وبين (مَمْطُول) و (مُعَنًّى) في (غَرِيْمُهَا).

[٤٠] - الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح ٣٤٠/١.

[٤١] - البيت من الطويل وهو في ديوانه: ص١٤٣، وينظر: الإنصاف: ص٩٠، وشرح التسهيل ١٦٦/٢، والتصريح ٤٣١/٢.

[٤٢] - ينظر: توضيح المقاصد ١٧٩/١.

[٤٣] - عجز بيت من الطويل وصدره: فأين إلى أين النجاء ببغلتي.
ويروي النحاة، واللاحقوك، كما روي بفتح الكاف في أَتاكَ خطابًا لزميله، إذ يستحثه على التشجّع والجلد، وروي بكسر الكاف خطابًا للبغلة ذاتها وهو دون عزوٍ في الخصائص: ابن جني، الخصائص ١٠٣/٣، والشجري، أمالي ابن الشجري ٣٧٢/١، ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٣٦٦/٢.

فلذلك (لَكَ) أَنْ تنسب العمل إليهما لكونهما شيئًا واحدًا في اللفظ والمعنى، ولكَ أن تنسبه للأول وتلغي الثاني لفظًا ومعنى؛ لتنزله منزلة حرف زيدَ للتوكيد، فلا اعتداد به على التقديرين، ولولا عدم الاعتداد به لقيل أَتاكَ أَتوكَ اللاحقون[٤٤].

[٤٤] - شرح التسهيل: ١٦٦/٢.

الفصل الثاني

أولى العاملين بالعمل

وفيه مباحث:

المبحث الأول: اختصار المسألة من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف

المبحث الثاني: البصريون ومن وافقهم يعملون الثاني

المبحث الثالث: الكوفيون يعملون الأول

المبحث الرابع: من ذكر المسألة بغير ترجيح

المبحث الخامس: دراسة المسألة

المبحث الأول: اختصار المسألة من كتاب الإنصاف

المسألة التي اخترنا دراستها من كتاب الإنصاف هي المسألة الثالثة عشرة من الجزء الأول وهي بعنوان (القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع)[٤٥].

اتفق البصريون والكوفيون على جواز إعمال أي العاملين في باب التنازع، ولكن اختلفوا في الأولى بالعمل. فاختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه، واختار البصريون إعمال الثاني لقربه.

استدلالات الكوفيين:

استدل الكوفيون على رأيهم بأدلة من السماع والقياس.

أما السماع فقد استدلوا بقول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ *** كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ[٤٦]

فهنا أعمل الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب "قليلا".

وقال رجل من بني أسد:

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوْرًا *** بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالَا[٤٧]

فأعمل الأول، ولذلك نصب "الخُرُدَ الخِدَالَا" ولو أعمل الفعل الثاني لقال: "تقتادنا الخردُ الخدالُ" بالرفع.

وأَمَّا القياس "فهو أنَّ الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءًا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء، والعناية به. والذي يؤيد أَنَّ إِعمال الأول أولى من الثاني أَنَّك إذا أعملت الثاني أَدَّى إِلى الإِضمار قبل الذكر، والإِضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم.

استدلالات البصرين:

استدل البصريون على رأيهم بالسماع والقياس أيضًا:

فأَمَّا السماع فقد جاء كثيرًا في القرآن الكريم والشعر. فمن القرآن الكريم قال الله تعالى: (آتوني أفرغ عليه قِطرًا) فأعمل الفعل الثاني وهو (أفرغ) ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه. ومن الشعر قول طفيل الغنوي:

وَكَمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُوْنَهَا *** جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[٤٨]

---

[٤٥] - أرجأت تخريج الشواهد في مبحث دراسة المسألة بإذن الله

[٤٦] - سبق تخريجه.

[٤٧] - ينظر: شُراب، محمد بن محمد بن حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ٢٤٧/٢.

[٤٨] - الغنوي، طفيل، ديوانه شرح الأصمعي: ص٣٢، والبيت من الطويل، وينظر: الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن لسيمان، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: ص١٠٠.

فقد أعمل الشاعر "استشعرت" في (لون) فنصب، ولو أعمل الأول (جرى) لرفع (لون)؛ لأَنَّهُ يطلبه فاعلًا.

وأَمَّا القياس فهو أَنَّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نقْض معنى، فكان إعماله أَولى، ألا ترى أنهم قالوا: "خشنتُ بصدرهِ وصدْرِ زيد" فيختارون إعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون إعمال الفعل فيه؛ لأنها أَقرب إليه منه، وليس في إعمالها نقضُ معنى؛ فكان إعمالها أولى[٤٩].

المبحث الثاني: البصريون ومن وافقهم يُعملون الثَّاني

البصريون يختارون العامل الثاني وقال بذلك:

١) أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه (ت ١٨٠هـ) قال سيبويه: (قولك: ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيدًا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ... وإِنَّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأَنَّه لا ينقض معنى ...)[٥٠].

٢) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) قال: (فالعرب تختار إعمال الآخر؛ لأَنَّه أقرب)[٥١]، وفي باب آخر قال: (فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ، ولو أعملت الأول كان جائزًا حسنًا)[٥٢].

٣) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) قال: (اعلم أَنَّ الاختيار في هذا الباب إعمال الفعل الثاني؛ لأَنَّه أَقرب إلى الاسم، والكوفيون يختارون إعمال الأول)[٥٣].

٤) أبو محمد عبدالله علي بن إسحاق الصيمري الأندلسي من نحاة القرن الرابع"[٥٤].

٥) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) قال: (وتقول أَكرمني وأَكرمتُ عبدالله، لا تحمله على الفعل الأَوَّل؛ لأَنَّ الثاني من الفعلين أقرب إليه)[٥٥].

---

٤٩ - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣/١ وما بعدها.
٥٠ - سيبويه، الكتاب ٣٧/١.
٥١ - المبرد، المقتضب ١١٢/٣.
٥٢ - المصدر السابق ٧٢/٤، ٧٤.
٥٣ - الزجاجي، الجمل: ص١١١، ١١٢.
٥٤ - الصيمري، التبصرة والتذكرة ١٤٨/١.
٥٥ - الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي: ص١٠٨.

٦) أبو القاسم محمود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) قال: (وعلى هذا تعمل الأَقرب أبدًا فتقول: ضربتُ وضربني قومُكَ، وإليه ذهب أَصحابُنَا البصريون، وقد يُعمل الأَوَّل وهو قليل)[٥٦].

٧) أبو البركات عبدالرحمن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، وقد ذكر أَدلَّة الفريقين ثم ردّ أدلة الكوفيين[٥٧].

٨) أبو العباس عبدالرحمن بن محمد بن مضاء الأندلسي اللَّخمي (ت ٥٩٢هـ) قال: (ومذهب البصريين أَظهره؛ لأَنَّه أسهل، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني، أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلًا، والتعليق بالأَوَّل فيه إضمار كل ما تكرر من متعلقات الأَوَّل في الثَّاني، وتأخير المتعلقات بالأَوَّل أبعد الثَّاني)[٥٨].

قلتُ: رَجَّح ابنُ مضاء اختيار البصريين إعمال الفعل الثَّاني لسببين هما: كثرة الضَّمائر إذا أَعلمنا الأَوَّل، ثم تأخير المتعلقات بالأَوَّل بعد الثَّاني، أَي الفصل بين العامل وهو الفعل الأَوَّل ومعمولاته بالفعل الثَّاني.

٩) أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) قال: (إذا كان معك فعلان، والمعمول فيه لفظ واحد صحَّ عمل كل واحد منهما فيه فأَولاهما بالعمل الثَّاني ... لنا في المسألة السماع والقياس)[٥٩].

١٠) صدر الأَفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، انتصر لآراء البصريين[٦٠].

١١) زين الدين أبو الحسين يحيى بن معطي المغربي (ت ٦٢٨هـ) قال في أَلفيته:

(فَسِيْبَوَيْهِ يُعْمِلُ الأَخِيْرَا *** فِي ظَاهِرٍ وَيَجْعَلُ الضَّمِيْرَا

فِي أَسْبَقِ الفِعْلَينِ وَهُوَ أَوْلَى *** وَعَكَسَ الكُوفِي هَذَاْ القَوْلَا

يَشْهَدُ هَاؤُمْ اِقْرَءوا كِتَابِيَهْ *** لِسِيْبَوَيْهِ وَاللُّغَاتِ العَالِيَةْ)[٦١].

وفي كتابه "الفصول الخمسون" رَدَّ أدلة الكوفيين وانتصر للبصريين[٦٢].

١٢) موفق الدين ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، وقد أَيَّد رأي البصريين بعد مناقشة المسألة قائلًا: (والوجه المختار ضربتُ وضربني قومُك وبه ورد الكتاب العزيز)[٦٣].

---

٥٦ - الزمخشري، المفصل في علوم العربية: ص٧٥.
٥٧ - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣/١.
٥٨ - القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة: ص١٠١، ١٠٢.
٥٩ - العكبري، أبو القاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ص٢٥٢.
٦٠ - الخوارزمي، التخمير في شرح المفصل ٢٣٨/١.
٦١ - ابن معطي، ألفية ابن معط بشرح ابن القواس ٦٥١/١.
٦٢ - ابن معطي، الفصول الخمسون: ص٢٢٨، ٢٢٩.
٦٣ - ابن يعيش، شرح المفصل ٧٧/١، ٧٨.

١٣) أبو علي عمر الشلوبيني الأندلسي (ت ٦٥٤هـ) قال: (إذا تنازع فعلان معمولًا واحدًا، فالمختار إعمال الثَّاني)[٦٤]، وفي شرحه للمقدمة الجزولية اختار رأي البصريين أَيضًا، وهو إِعمال الثَّاني[٦٥].

١٤) علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإِشبيلي الأَندلسي (ت ٦٦٩هـ) ، بعد أَنْ ذَكر أدلة الكوفيين قال: (وهذا كلّه لا حجة فيه) ثُمَّ فَنَّد أدلتهم[٦٦].

١٥) جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) قال: (وما ذهب إِليه البصريون هو الصحيح؛ لأَنَّ إِعمال الثَّاني أَكثر في الكلام من إِعمال الأَوَّل، وموافقة الأَكثر أولى من موافقة الأَقل)[٦٧].

١٦) محمد بن علي بن موسى الأنصاري المحلي الأَندلسي (ت ٦٧٣هـ): (إِذا تنازع العاملان فصاعدًا العمل في اسم ظاهر فالأَولى عندنا إِعمال الأَقرب، وإِهمال ما عداه)[٦٨].

١٧) سابق الدين محمد بن علي بن أحمد يعيش الصنعاني (ت ٦٨٠هـ) قال: (وقول الكوفيين أقل استعمالًا؛ لأَنَّ قول البصريين أرجح منه، ولم أعلم بشيء من قول الكوفيين في القرآن الكريم، فأما في الشعر فقد ورد فيه وهو قليل)[٦٩].

١٨) رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي شارح الشافية في الصرف، والكافية في النحو (ت ٦٨٦هـ) قال: (ولا شَكَّ أَنَّ إِعمال الثَّاني أَكثر في كلامهم)[٧٠].

١٩) العربي السنوسي القيرواني عنون بابًا في كتابه "القولة الشَّافية بشرح القواعد الكافية" (باب التَّنازع حيث يكون العمل للثَّاني)[٧١].

٢٠) أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) قال: (... لأَنَّ بعضهم يدل على أَنَّ إِعمال الثَّاني هو الكثير، وإِنَّما الأَوَّل قليل ... والحمل على ما كثر في كلامهم أَولى من الحمل على ما قَلَّ)[٧٢]،

---

[٦٤] - الشلوبين، التوطئة: ص٢٧٦.
[٦٥] - الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية ٩١١/٣.
[٦٦] - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٦١٤/١.
[٦٧] - ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد ١٦٧/٢.
[٦٨] - الأنصاري، محمد، مفتاح الإعراب: ص٩١.
[٦٩] - الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو: ص٤٠٢.
[٧٠] - الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية ٢٠٥/١.
[٧١] - القيرواني، القولة الشافية بشرح القواعد الكافية: ص٦٣.
[٧٢] - الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط ١٢٧/٣.

وفي البحر المحيط يقول بعد إعراب قوله تعالى: (هاؤم اقرءوا كتابيه) (أَعمل الثَّاني على الأَفصح وعلى ما جاء في القرآن)[٧٣]، وفي موضع آخر قال: (وإِعمال الأَوَّل لم يرد في القرآن لقلته)[٧٤].

٢١) ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) قال: (والصحيح مذهب البصريين؛ لأَنَّ إِعمال الثَّاني هو الأَكثر، وإِعمال الأَوَّل قليل)[٧٥].

٢٢) بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) قال في كتابه "المساعد على تسهيل الفوائد": (والرَّاجح الأَقرب كما يقول البصريون)[٧٦].

٢٣) عبداللطيف بن أبي بكر الزّبيدي (ت ٨٠٢هـ)، مال إِلى رأي البصريين بدليل توجيهه وردِّه أدلة الكوفيين على غير باب التَّنازع ثم قال: (الخلاف في الأَولويَّة لا في الجواز فاستعمله)[٧٧].

٢٤) زين الدين شعبان بن محمد القرشي الآثاري (ت ٨٢٨هـ) قال نظمًا:

(فَأَعْمَلُوا في ظَاهِرٍ وَالتَّالِي * أَوْلَى مِنَ الأَوَّلِ بِالإِعْمَال)[٧٨].**

٢٥) بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) ردَّ رأي الكوفيين بردِّ شواهدهم الشعرية[٧٩].

٢٦) نور الدين عبدالرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، اختار رأي البصريين لكثرة الشواهد[٨٠].

٢٧) أبو الحسن نور الدين علي بن محمد المعروف بالأشموني (ت ٩٢٩هـ) قال: (والمعتمد ما عليه البصريون)[٨١].

٢٨) أبو عبدالله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي (ت ٩٥٣هـ) قال: (والصَّحيح مذهب البصريين؛ لأَنَّ إِعمال الثَّاني في كلام العرب أكثر من إِعمال الأَوَّل ذكر ذلك سيبويه)[٨٢].

ومن الباحثين المحدثين:

---

٧٣ - المصدر السابق ٣٣٩/٤.
٧٤ - المصدر السابق ١٦٤/١.
٧٥ - المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٦٣٦/٢.
٧٦ - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٥٢/١.
٧٧ - الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ص١١٥.
٧٨ - الآثاري، كفاية الغُلام في إعراب الكلام: ص٨٩.
٧٩ - العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ٢٧٤/٢.
٨٠ - الجامي، الفوائد الضيائية ٢٦٥/١.
٨١ - الأشموني، شرح الأشموني على الألفية ١٠٣/٢.
٨٢ - ابن طولون، شرح ابن طولون على الألفية ٣٦٠/١.

محمد عبدالعزيز النجار –رحمه الله تعالى– في حاشيته على "أوضح المسالك" التي بعنوان" ضياء السالك" قال: (ما جاء من التَّنازع في آي القرآن الكريم، وفي الحديث الشريف جاء على إِعمال العامل الأَقرب إِلى المعمول وهذا يرجح رأي البصريين)[٨٣].

المبحث الثالث: الكوفيون يُعْمِلونَ الأَوَّل

بعد تتبع كتب النَّحو ابتداء من كتاب سيبويه وانتهاء بما كتبه الباحثون المحدثون لم أجد من يقول بإِعمال الأَوَّل سوى الكسائي وتلميذه الفراء، وهما رأسا المدرسة الكوفية. وهذا يؤكد لنا أَنَّ المدرسة الكوفيَّة ما هي إِلا هذان الرجلان! فأَين تلاميذهم الذين يقولون بقولهم؟! وأَين كتب تلاميذهم التي تثبت رأي المدرسة في هذه المسألة؟! الحق أَنَّنا لا نجد جوابًا عن هذا التساؤل.

وهذا ما فطن إِليه ابنُ عقيل حين قال في كتابه المساعد على تسهيل الفوائد: "لم أجدْ كثيرًا ممَّن يؤيد الكوفيين، ولعل هذا السبب الذي جعل النحاس يقول: "حكى بعض النحويين: أَنَّ الكوفيين يختارون إِعمال الأَوَّل، قال: ولم أجد ذلك على ما حكى"[٨٤]. والملاحظ أَنَّ رأي الكوفيين منقول من كتب البصريين أو من كتب من وافقهم.

١) رأي علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٠هـ) ذهب الكسائي إِلى أَنَّ العمل يكون لأَحد العاملين والمختار عنده هو إِعمال الأَوَّل، وإِن أعمل الثَّاني في المعمول المتنازع فيه لم يضمر في الأَوَّل ضميره، وإِن كان الأَوَّل يطلب فاعلًا.

قال ابن السراج: (واختلفوا في: ضربني وضربت زيدًا، فرواه سيبويه وذكر أَنَّهم أَضمروا الفاعل قبل ذكره على شريطة التفسير... وأَجازه الكسائي على أَن ضرب لا شيء فيها وحذف زيدًا)[٨٥].

وقال الصَّيمريّ في كتابه التَّبصرة والتَّذكرة: (فأَمَّا الكوفيون: فالكسائي منهم يجيز إِعمال الفعل الثَّاني على أن لا يضمر في الفعل الأَوَّل فاعلًا؛ لأَنَّه لا يرى الإِضمار قبل الذكر...)[٨٦].

---

[٨٣] - النجار، ضياء السالك على أوضح المسالك ١١٣/٢.

[٨٤] - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٥٢/١

[٨٥] - ابن السراج، الأصول في النحو ٢٤٤/٢.

[٨٦] - الصيمري، التبصرة والتذكرة ١٤٩/١، وينظر: ابن عصفور، شرح الجمل: ص١١٣، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين: ص٢٥٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٧٧/١، والرضي، شرح الكافية ٧٩/١، وابن معطي، شرح الألفية ٦٥٢/١.

٢) رأي أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) أَمَّا الفراء فقد نقل عنه ابنُ السَّـراج والصَّـيمري أَنَّه لا يجيز إِلَّا إِعمال الأَوَّل في التَّنازع؛ لأَنَّ إِعمال الثَّاني يؤدي إِلى الإِضـمار قبل الذكر. قال ابنُ السَّـراج: (وزعم الفراء أَنَّه لا يجيز نصب "زيد" أي في نحو: ضربني وضربتُ زيدًا)[٨٧].

قال الصَّـيمري: (... وأَمَّا الفراء فإِنَّه لا يجيز إِلَّا إِعمال الأَوَّل ...)[٨٨]. وظاهر كلامهِ في معاني القرآن[٨٩] يدل على رأيه حين أَعرب (قِطْرا) من قوله تعالى {قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} الكهف/٩٦ معمولًا (لآتوني) دون (أُفْرِغ).

لكنَّ نحويين[٩٠] آخرين نقلوا عنه تفصيلًا في هذه المسألة، وجعله بعضهم صحيحًا عنه[٩١]، حيث نقلوا أَنَّه يذهب إِلى أَنَّ العاملين إِذا اتفقا في الطلب بأن يطلبا مرفوعًا أو منصوبًا، كان العمل لهما جميعًا من غير حذف من أَحدهما أو إِضمار.

فإذا اختلف العاملان في الطلب، فإِن كان الأَوَّلُ يطلب مرفوعًا، فالمشـهور عنه أَنَّه يوجب فيه إِعمال الأَوَّل، تجنبًا للإِضـمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل، وإِن كان الأَوَّل يطلب غير المرفوع فالراجح عنده إِعمال الأَوَّل، ويجوز إِعمال الثَّاني.

المبحث الرابع: من ذكر المسألة بغير ترجيح

وقفت على أقوال نحاة ذكروا المسألة من غير أن يرجحوا أحد القولين، وهؤلاء هم:

١- أبو بكر محمد بن سهل المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)[٩٢].

٢- أبو بكر الزبيدي الإشبيلي (ت ٣٧٦هـ)[٩٣].

٣- أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) قال: (... لأَنَّك في هذا مخيَّر، إِنْ شئتَ أَعملتَ الأَوَّل، وإِنْ شئتَ أَعملتَ الآخر)[٩٤].

٤- جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في شرحة على كافيته[٩٥].

---

[٨٧] - الفراء، معاني القرآن ١٦٠/٢.
[٨٨] - الصيمري، التبصرة والتذكرة ١٤٩/١.
[٨٩] - الفراء، معاني القرآن ١٦٠/٢.
[٩٠] - ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل ٦١٧/١، الرضي، شرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢، ابن الناظم، شرح الألفية: ص٢٥٦، أبو حيان، ارتشاف الضرب ٩١/٣، الجامي، الفوائد الضيائية ٢٦٦/١، السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١٠٩/٢.
[٩١] - الرضي، شرح الكافية ٧٩/١.
[٩٢] - الأصول ٢٤٤/٢.
[٩٣] - ينظر: الواضح في النحو: ص١٨٣.
[٩٤] - ينظر: الخصائص ٣٨٧/٢.
[٩٥] - ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٤٠/١.

٥- تاج الدين محمد بن أحمد الإســـفراييني (ت ٦٨٤هـ) قال: (واختار البصـــريون إِعمال الفعل الثَّاني، لأَنَّه أقرب، والكوفيون إعمال الأَوَّل)[٩٦].

٦- أبو عبدالله بدر الدين محمد بن مالك المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)[٩٧].

٧- تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي من علماء القرن السابع[٩٨].

٨- محمد بن جماعة في شرحة على الكافية[٩٩].

٩- أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) في كتابه ارتشاف الضرب: (ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز إِعمال السَّابق والمجاور واختار الكوفيون إِعمال السَّابق، واختار البصريون إِعمال المجاور)[١٠٠].

قلت: تقدَّم معنا أَنَّ أَبا حيان اختار رأي البصريين عند إعرابه بعض الآيات في البحر المحيط[١٠١].

١٠- ابن هشام الأَنصاري (ت ٧٦١هـ)[١٠٢].

١١- برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ) قال: (ثُمَّ أَنتَ بالخيار في إِعمال أَيّها شئتَ اتفاقًا)[١٠٣].

١٢- بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)[١٠٤].

قلت: لقد مرَّ معنا اختيار ابن عقيل لرأي البصريين في كتابه المساعد[١٠٥].

١٣- أبو عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠هـ)[١٠٦].

١٤- سعدالدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) في كتابه إِرشاد الهادي[١٠٧].

١٥- أبو زيد عبدالرحمن بن علي المكودي (ت ٧٠٨هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك[١٠٨].

١٦- محمد الخضري الشَّافعي (ت ٨٢٠هـ) في حاشيته على شرح ابن عقيل[١٠٩].

---

[٩٦] - ينظر: لباب الإعراب: ص٢٣٥.
[٩٧] - ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك: ص٢٥٤.
[٩٨] - ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ٦٠١/١.
[٩٩] - ينظر: شرح الكافية: ص٦٨.
[١٠٠] - ارتشاف الضرب ٨٩/٣، وينظر أيضًا كتابه: اللمحة البدرية في علم العربية ١٢٣/٢.
[١٠١] - ينظر: البحر المحيط ١٢٧/٣، ٣٣٩/٤.
[١٠٢] - ينظر كتبه: أوضح المسالك ١١٣/٢ وبهامشه ضياء السالك، وكتاب الجامع الصغير: ص٨٥، وشرح قطر الندي: ص١٩٨، وشرح شذور الذهب: ص٤٢٠.
[١٠٣] - ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٣٤٨/١.
[١٠٤] - ينظر: شرح ألفية ابن مالك ٤٣٤/١.
[١٠٥] - ينظر: المساعد على تعليق الفوائد ٤٥٢/١.
[١٠٦] - ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٤٤٥/١.
[١٠٧] - ينظر: إرشاد الهادي: ص٩١.
[١٠٨] - ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ص١٠٢.
[١٠٩] - ينظر: حاشيته على شرح ابن عقيل ٢٧٠/١.

١٧– بدر الدين محمد الدَّماميني (ت ٨٢٧هـ) في كتابة تعليق الفرائد[١١٠].

١٨– خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) في كتابه التَّصريح شرح التوضيح[١١١].

١٩– جلال الدين عبدالرحمن السّيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابة همع الهوامع[١١٢].

ومن العلماء المحدثين:

٢٠– الأستاذ مصطفى الغلاييني[١١٣].

٢١– الأستاذ عباس حسن قال: (لا فرق بين اختيار الأول وغيره)[١١٤]، وفي موضع آخر: (لا مزيَّة لعامل على نظيره من ناحية استحقاقه للمعمول فكل عامل يجوز اختياره للعمل من غير ترجيح في الأغلب)[١١٥].

٢٢– السيد أحمد الهاشمي قال: (لك أنْ تعملَ في الاسم المذكور أي العاملين شئتَ)[١١٦].

المبحث الخامس: دراسة المسألة

إذا ذكر فعلان، أو نحوهما من الأَسماء العاملة: ووجها إلى معمول واحد نحو: "ضربني وضربت زيدًا "فإنَّ كلا الفعلين موجه إلى زيد من جهة المعنى، من قبل أَنَّه فاعل للأَوَّل ومفعول للثَّاني. أَمَّا من جهة اللّفظ فإنَّه لا يجوز أَنْ يعملا جميعًا فيه؛ لأَنَّ الأمر الواحد لا يكون مرفوعًا ومنصوبًا في حالٍ واحدة. وإذا كان الأَمرُ كذلك وجب أَنْ يعمل أحدهما فيه، ويقدَّر للآخر معمول يدل عليه المذكور[١١٧]، وقد ذهب جميع النَّحوين ما عدا – الفراء – إلى جواز إعمال أَيّهما شئت، واختلفوا في الأَوَّليَّة، فذهب البصريون إلى أَنَّ إعمال الثَّاني أَولى، وذهب الكوفيون – عدا الفراء – إلى أَنَّ إعمالَ الأَوَّل أَولى.

احتجاجات البصريين:

احتج البَصريون لمذهبهم بالسماع والقياس.

أَمَّا السماع فمنه قوله – جلّ وعز –: {قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} الكهف/٩٦، ولو أَعمل الأَوَّل لكان: آتوني أُفرغه عليه قطرًا، أي آتوني قطرًا أفرغه عليه[١١٨]. وقوله تعالى: {هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ} الحاقة/١٩، على إعمال الثَّاني، ولو أَعملَ الأَوَّل لقال: اقرءوه كتابيه[١١٩]. وقوله تعالى: {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي

---

١١٠ - ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٥٤/٥.
١١١ - ينظر: التصريح شرح التوضيح ٣١٩/١.
١١٢ - ينظر: همع الهوامع ١٣٨/٥.
١١٣ - ينظر: جامع الدروس العربية ٢٣/٣.
١١٤ - ينظر: النحو الوافي ١٨٩/٢.
١١٥ - المرجع السابق ١٩٢/٢.
١١٦ - ينظر: القواعد الأساسية في اللغة العربية: ص١٨٦.
١١٧ - ينظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين: ص٢٥٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٧٧/١، ٧٧/١.
١١٨ - ينظر: الإيضاح: ص٦٥.
١١٩ - ينظر: الأنباري، الإنصاف ٨٧/١، والعكبري، التبيين: ص٢٥٣.

الْكَلَالَةِ﴾ النساء/١٧٦، ولو أَعملَ الأَوَّل لكان: قل الله يفتيكم فيها في الكلالة. ومن ذلكَ أيضًا قوله سبحانه: {وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا} الروم/١٦، وهي على إعمال الثَّاني، ولو كانت على إعمال الأَوَّل لقال: والذين كفروا وكذبوا بها بآياتنا. وقوله تعالى: {تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ} المنافقون/٥، ولو كانَ على إعمال الأَوَّل لكان: تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله. وقوله تعالى: {وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا} الجن/٧، هي من إعمال الثَّاني أيضًا، ولو كانت من إعمال الأَوَّل لجاءت: وأَنهم ظنوا كما ظننتموه أَنْ لن يبعثَ الله أحدًا[١٢٠]؛ لأَنَّ المعمول في كل ذلكَ مقدَّر الاتصال بعامله، فيلزم من ذلك تقدير تقدّمه على العامل الثَّاني، ولو كان في اللَّفظ كذلك لاتصل به ضمير المفعول على الأجود، نحو: آتوني قطرًا أفرغه عليه. وإذا نوى ذلكَ كان إبراز الضَّمير أولى؛ لأَنَّ الحاجة أدعى[١٢١].

ومِمَّا جاءَ فيه إعمال الثَّاني من الشّعر قول الفرزدق:

وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَنِي * بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ[١٢٢].**

فأعمل الثَّاني، ولو أَعمل الأَوَّل لقال: سببتُ وسبوني بني عبد شمس بنصبِ "بني" وإظهار الضَّمير في سبني[١٢٣].

وقول طفيل الغنوي [١٢٤]:

وَكَمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُوْنَهَا * جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهِبِ[١٢٥].**

---

[١٢٠] - ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١٦٧/٢، ١٦٨.

[١٢١] - المصدر السابق ١٦٨/٢.

[١٢٢] - بيت من "الطويل "وقبله قوله:

وليس بعدل أن سببت مقاعسًا *** بآبائي الشّم الكرام الخضارم

والنصف: الإنصاف، وفي الديوان: ولكن عدلًا مكان " ولكن نصفًا "وهما بمعنى واحد.

يقول: ليس من العدل أَنْ أُسابّ مقاعسًا بآبائي الشُّم الكِرَام، لضعتهم وشرفي، فلا أَذم عرضي بذم أَعراضهم. ولكن اتصافي في السَّبِّ يتحقق لو أَني أشراف قريش وتسبني.

والشاهد فيه قوله: " لو سببتُ وسبني بنو عبد شمس "حيث تنازع عاملان" هما قوله: "سببت" و " سبني" معمولا واحدًا هو قوله: "بنو عبد شمس" فأَعمل الثَّاني فيه، وأعمل الأَوَّل في الضَّمير، وهذا جائز. ولو أَعمل الأَوَّل لقال: سببتُ وسبوني بني عبد شمس.

والبيت في الديوان ٣٠٠/٢، وينظر: سيبويه، الكتاب ٣٩/١، الفارسي، الإيضاح: ص٦٨، والبطليوسي، الاقتضاب: ص٣٦٥، والزمخشري، أساس البلاغة: ص٦٣٦، وابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب: ص٥٢، ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة: ص٩٧، والعكبري، التبيين: ص٢٥٤ ، وأبو حيان، تذكرة النحاة: ص٣٤٥، والسيوطي، الاقتراح: ص١٥٩.

[١٢٣] - ينظر: الأنباري، الإنصاف ٨٨/١.

[١٢٤] - هو طفيل بن عرف - وقيل: كعب - بن خلف الغنوي، شاعر جاهلي قديم، عاصر النابغة الجعدي وزهير ابن أبي سلمى، وهو من أوصف العرب للخيل، ينظر: الدينوري، الشعر والشعراء ٤٥٣/١، ابن دريد، الاشتقاق: ص،٢٧٠، والآمدي، المؤتلف والمختلف: ص١٤٧، ١٤٨.

[١٢٥] - بيت من الطويل في وصف الخيل.

الكَمْتُ: جمع أَكْمت، والكمتة: حمرة يخالطها سواد لم يخلص، وقوله: "مدماة " أي شديدة الحمرة فهي مثل الدم، والمتون: جمع متن وهو الظهر، وجرى: بمعنى سال، واستشعرت: أي جعلت لنفسها ذلك شعارًا، والشعار من الثياب ما يلي الجسد. والمذهب: اسم من أسماء الذَّهب، أو هو اسم مفعول من الإذهاب وهو التَّمويه بالذَّهب.

والشاعر يصف خيلًا بأَنَّ ألوانها كُمْتٌ مشوبةٌ بحمرة كأَنَّ عليها شعار ذهب، ينظر:ابن يعيش، شرح المفصل ٧٧/١.

الشاهد فيه قوله: "جرى" فوقها واستشعرت لون مذهب"، ولو أَعمل الأَوَّل لرفع "لون" بـ" جرى" وأظهر ضمير المفعول في "استشعرت"، وقال: واستشعرته. والبيت في الديوان: ص٢٣، وينظر: سيبويه، الكتاب ٣٩/١، والمبرد، المقتضب ٧٥/٤، والزمخشري، المفصل: ص١٩، والأنباري،

فنصب "لون ولو كان الأول هو العامل لرفعه بـ "جرى"[١٢٦].

وقول وعلة الجرمي[١٢٧]:

وَلَقَدْ أَرَى تُغْنِي بِهِ سَيْفَانَةُ * تُصْبِي الحَلِيْمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ[١٢٨].**

ومنه قول كثيرّ عزة [١٢٩].

قَضَى كُلُّ ذِيْ دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ * وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا[١٣٠].**

أَعمل الثَّاني في هذا البيت من مكانين:

أحدهما: "وفَّى" ولو أعمل الأول لقال: وفّاه.

والثَّاني: "مُعَنًّى"، ولو أَعمل الأَوَّل لوجب إِظهار الضَّمير بعد "مُعَنًّى"؛ فيقول: وعَزَّة ممطول مُعَنًّى هو غريمها، وتقديره: وعزة ممطول غريمها مُعَنًّى هو؛ لأنَّه قد جرى على عزَّة، وهو فعل الغريم؛ فقد جرى على غير من هو له، واسم الفاعل إِذا جرى على غير من هو له وجب إِظهار الضَّمير فيه، فلمَّا لم يظهر الضَّمير دَلَّ على أَنَّه قد أَعمل الثَّاني[١٣١].

وأَمَّا القياس، فهو أَنَّ الفعل الثَّاني أَقرب إِلى الاسم من الفعل الأَوَّل، وليس في إِعمال الثَّاني دون الأَوَّل نقض للمعنى، فكان إِعماله أولى[١٣٢].

الإنصاف ٨٨/١، وابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة: ص٩٧، والعكبري، التبيين: ص٢٥٣، وابن يعيش، شرح المفصل ٧٧/١، ابن عصفور، شرح الجمل ٦١٨/١، وابن منظور، اللسان (دمى) ٢٧٠/١٤، والعيني، المقاصد النحوية ٢٤/٣، شرح الأشموني ١٠٤/٢.

[١٢٦] - ينظر: الفارسي، الإيضاح: ص٦٨، والعكبري، التبيين: ص٢٥٤.

[١٢٧] - هو وعلة بن الحارث الجرمي. شاعر جاهلي. يماني الأصل.
ينظر: الآمدي، المؤتلف والمختلف: ص١٩٦، البكري، معجم ما استعجم ١١٢٣/٤.

[١٢٨] - البيت من "الكامل" في وصف منزل خلا من أهله.
قوله: " تغنى به" أي تقيم، و" السيفانة" الممشوقة، فهي كالسيف في إرهافه، و"تصبي": تورث الصبوة وهي الميل إلى ملذات الصبا وشهواته.
الشاهد فيه قوله: "ولقد أرى تغنى به أي تقيم، و"السيفانة" حيث تنازع عاملان هما "رأى" و"تغنى" معمولًا واحدا هو "سيفانة" فأعمل الثَّاني؛ بدليل مجيء "سيفانة" مرفوعًا.
والبيت في: سيبويه، الكتاب ٣٩/١، والمبرد، المقتضب ٧٥/٤، والشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢١٤/١، والأنباري، الإنصاف ٨٩/١.

[١٢٩] - هو كثير بن عبدالرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي. أبو صخر. من فحول شعراء الإسلام. توفي بالمدينة سنة ١٠٥هـ.
ينظر: الأصبهاني، الأغاني ٣/٩-٣٩، البكري، أبو عبيد، سمط اللآلي ٦١/١، العباسي، معاهد التنصيص ١٣٦/٢-١٤٧.

[١٣٠] - البيت من "الطويل"، قوله: "مُعَنًّى" بمعنى مأسور، من التعنية وهي الأسر. والغريم: من عليه الدَّيْن، والغريم مستحق الدَّين أيضًا. و"ممطول": اسم مفعول من مَطَلَ يمطلُ: أي مدافع بالمطال وهو التسويف.
والشاهد فيه قوله: " ممطول مُعَنًّى غريمها" حيث تنازع عاملان هما قوله: "ممطول"و" "مُعَنًّي" معمولًا واحدًا هو قوله: غريمها"، فأَعمل الثَّاني.
وقيل: لا تنازع فيه فإن "غريمها" مبتدأ و" ممطول مُعَنًّى" خبران، أو "ممطول "خبر"، و"مُعَنًّى" صفة له أو حال من ضميره. ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ١٩٥/٢.
والبيت في: الديوان: ص١٤٣، والفارسي، الإيضاح ٦٦، وابن يعيش، شرح المفصل ٨/١، ابن هشام، شرح شذور الذهب: ص٤٢١، والعيني، المقاصد النحوية ٣/٣، والعيني، شرح الشواهد ١٠١/٢، والأزهري، التصريح ٣١٨/١، والسيوطي، الهمع ١٤٧/٥، والأشموني، شرح الأشموني ١٠١/٢، البغدادي، خزانة الأدب، ٢٢٣/٥، الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع ٣٢٦/٥.

[١٣١] - الأنباري، الإنصاف ٩٢/١.

[١٣٢] - ينظر: الزجاجي، الجمل: ص١١١، والأنباري، الإنصاف ٩٢/١.

قال سيبويه: (قولك: ضربتُ وضربني زيد، وضربني وضربتُ زيدًا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ... وإنَّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأَنَّه لا ينقض معنى، وأَنَّ المخاطب قد عرف أَنَّ الأَوَّل قد وقع بزيد، كما كان "خشنتُ[١٣٣] بصدره وصدر زيد" وجه الكلام حيث كان الجر في الأَوَّل، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل، ولا تنقض معنى سوَّوا بينهما في الجر كما يستويان في النَّصب)[١٣٤].

والبصريون يختارون إعمال الثَّاني في اللّفظ _ كما تقدَّم – وأَمَّا في المعنى فإنَّ السَّامع يعلم أَنَّ الأَوَّل قد عمل كما عمل الثَّاني، فحذف لعلم المخاطب[١٣٥]، فإذا قلت: "أكرمني وأكرمتُ عبدَالله" فإنَّ معناه: أكرمني عبدالله وأكرمتُ عبدالله، ولكنَّ الفاعلَ قد أُضمر قبل الذِّكر؛ لأَنَّ المفعولَ يفسِّرُهُ ويدل عليه. فإنْ أَعملَ الفعلَ الأَوَّل قال: أكرمني وأَكرمته عبدُالله، تقديره أَكرمني عبدُ الله وأَكرمته[١٣٦].

وممّا يقوّي ترك نحو هذا لعلم المخاطب به قول الله –عز وجل–: {وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ} الأحزاب/٣٥، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأَوَّل استغناءً عنه[١٣٧]؛ لأَنَّه قد يعلم المخاطب أَنَّ الحافظات متعدّيات في المعنى، وكذلك الذاكرات؛ لأَنَّ المعنى: والحافظاتها والذاكراته[١٣٨].

وقد جاء في الشعر مثل هذا، كما في قول ضابئ البرجمي:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ *** فَإِنِي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ[١٣٩]

وقول عمرو بن امرئ القيس:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنتَ بِمَا *** عِنْدَكَ رَاْضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ[١٤٠]

أي نحن راضون بما عندنا، وأنتَ بما عندك راضٍ[١٤١].

قال البصريون: وممَّا يدل على رعاية جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا: "هذا جحر ضبٍّ خربٍ"، وإنَّما الصِّفة للجحر؛ لأَنَّ الضَّب لا يوصفُ بالخراب[١٤٢]، وقالوا "ماءُ شَنٍّ بارِدٍ" والشَّنُّ[١٤٣] لا يوصف بالبرودةِ، وإنما

---

١٣٣ - يقال: خشنت صدره تخشينًا، أي أوغرته وأحميته من الغيظ. ينظر: الجوهري، الصحاح ١٠٨/٢.

١٣٤ - الكتاب ٣٧/١. وإنَّما اختاروا إعمال الباء في المعطوف، ولم يختاروا إعمال الفعل فيه؛ لأنها أقرب منه وليس في إعمالها نقض معنى، فكان إعمالها أولى، وينظر: الأنباري، الإنصاف ٩٢/١.

١٣٥ - ينظر: المبرد، المقتضب ٧٣/٤.

١٣٦ - ينظر: الفارسي، الايضاح: ص٦٥، ٦٦.

١٣٧ - ينظر: سيبويه، الكتاب ٣٧/١.

١٣٨ - ينظر: المبرد، المقتضب ٧٢/٤.

١٣٩ - الأنباري، ٩٢/١.

١٤٠ - المرجع السابق.

١٤١ - المرجع السابق.

١٤٢ - المرجع السابق.

١٤٣ - المرجع السابق.

يوصف بذلكَ الماء، فإذا كانوا قد أَتبعوا الأَوصاف إعراب ما قبلها، وإن لم يكن المعنى صحيحًا، فإنَّ إعمال الثَّاني لقربه من الاسم – دون أَنْ يكونَ فيه نقض معنى من باب أولى[١٤٤].

وتقدَّم أَنَّ العربَ تقول: "خشنتُ بصدرِهِ وصدرِ زيدٍ" بجرّ المعطوف وحمله على المجرور.

رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

أَفردتُ رأيَ المجمعِ للنقدِ الذي وجِّه إليه، فقد اعتمد على بحث قَدَّمه الدكتورُ شوقي ضيف بعنوان: "استغناء الفعل الثُّلاثي المبني للمعلوم بمادته عن الفاعل في صيغ مطردة". وبعد مناقشة البحث خلصوا إلى أنه: "يستغني الفعل في العربية عن ذكر الفاعل باطراد في باب التَّنازع بعد إعمال الثَّاني"[١٤٥]. من هذا النَّص يظهر لنا أَنَّ المجمعَ جمعَ بين رأي البصريينَ في إعمال الثَّاني، ورأى الكِسَائي رأس المدرسة الكوفيَّة في وجوب حذف الفاعل من الفعل الأَوَّل عند إعمال الثَّاني، ونقل الدكتور شوقي ضيف نصًّا من سيبويه في كتابه يؤيدُ ما ذهب إليه، والنَّص هو : "إنهم استغنوا بالفعل الثَّاني ومعموله عن فاعل الفعل الأَوَّل لعلمِ المخاطب به في الكلام"[١٤٦].

ثُمَّ استدلَّ على ذلك بقول الشاعر:

مَا صَابَ قَلْبِي وَأَضْنَاهُ وَتَيَّمَهُ *** إِلَّا كَوَاكِبُ مِنْ ذُهلِ بنِ شَيْبَانَا[١٤٧].

فهو يرى أَنَّ كلامَ سيبويه، والكسائي يلتقي مع رأي ابن مضاء في أَنَّ الفعلَ يستغني بمادته عن الفاعل، فالأَفعال: "صاب، وأَضناه، وتيَّمه" تطلب "كواكب" فاعلًا لها، وقد أَعمل (تيَّمه) فيه، والفعلان الأَولان إمَّا أَنْ نقولَ كما قال الكسائي: إنَّ الفاعل محذوف معهما لدلالة القرينة اللَّفظيَّة، أو نقولَ كَمَا قال ابن مضاء إنَّه لا فاعل للفعلينِ الأَوَّلين استغناء بمادتهما عنه[١٤٨].

وفيما ذكر نظر من أمرين:

الأَوَّل: يقول الباحث خالد العصيمي في رسالته الماجستير: "أَنَّ ما ذكره الدكتور شوقي ضيف عن سيبويه ليس في الكتاب بل فيه ما يناقضه تمامًا، فسيبويه يقول: "وإذا أَعملتَ الآخر فلا بُدَّ في الأَوَّلِ من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل"[١٤٩].

---

١٤٤ - المرجع السابق.

١٤٥ - حجازي، مصطفى، في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٣٤/٣، وينظر أيضًا العصيمي، خالد، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، جمع ودراسة: ص١٢٣.

١٤٦ - ضيف، د. شوقي، تيسيرات لغوية: ص٣٣.

١٤٧- المرجع السابق: ص٣٤، وسبق تخريجه.

١٤٨- المرجع السابق: ص٣٤.

١٤٩- الكتاب ٧٩/١، وينظر القرارات النحوية والتصريفية: ص١٤٧.

الآخر: أَنَّ البيت الذي أورده الدكتور شوقي ضيف أَجيب عنه بأَنَّه ليس من التَّنازع؛ لأَنَّ التَّنازع لا يقع في الاسم المرفوع الواقع بعد إِلَّا على الصَّحيح، والذي دعاهم لإِخراجه من باب التَّنازع أَنَّه سيؤدي إِلى إِخلاء العامل الملغى من الإِيجاب، ويلزم منه في نحو: ما قام وقعد إلا أنا، إعادة ضمير غائب على ضمير حاضر[١٥٠].

رأي الباحث:

لم يترجح عندي في البداية أي العاملين أولى بالعمل؛ لأَنَّ النقل قد ورد بالأمرين، ولقوة حجج الفريقين ولكن بعد التَّأمل والنَّظر ظهر لي أَنَّ الراجح ما ذهب إليه البصريون، وهو أَنَّه إِذا وُجِّه عاملانِ إِلى معمولٍ واحدٍ نحو: ضربني وضربت زيدًا فإِنَّه يجوز إِعمال الأَوَّل، كَمَا يجوز إِعمال الثَّاني والأَولى إِعمال الثَّاني لأُمور:

أولًا: ورود إِعمال الثَّاني في القرآن الكريم[١٥١]، ولم يرد فيه إِعمال الأَوَّل قال أبو حيان: (أَعمل الثَّاني على الأَفصح، وعلى ما جاء في القرآن الكريم)[١٥٢]، وفي موضع آخر: (وإِعمال الأَوَّل لم يرد في القرآن لقلَّتِهِ)[١٥٣].

وغير خافٍ أَنَّ القرآنَ الكريمَ أَوَّلُ وأولى ما يحتج به، وهو المصدر الأَوَّل من مصادر الاحتجاج في النَّحو.

ثانيًا: لكثرة إِعمال الثاني في كلام العرب شعرًا ونثرًا كما أَشار إِلى ذلك سيبويه حين قال: (ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربتُ وضربوني قومُكَ، وإِنَّما كلامهم ضربتُ وضربني قومُكَ)[١٥٤].

قال ابنُ مالك معلّقًا على قول سيبويه السابق: (فدلَّ نقل سيبويه مجردًا عن الرأي على أَنَّ إِعمال الثَّاني هو الكثير في كلام العرب، وأَنَّ إِعمال الأَوَّل قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشّعر، بخلاف إِعمال الثَّاني، فإِنَّه كثير الاستعمال في النثر والنَّظم)[١٥٥].

وقال الرَّضي: (ولا شك مع الاستقراء أَنَّ إِعمال الثَّاني أَكثر في كلامهم)[١٥٦].

ثالثًا: أَنَّ إِعمال الثَّاني مخلص من أمرين:

---

[١٥٠] - ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١٧٥/٢، وابن عقيل، المساعد ٤٥٩/١، والدماميني، تعليق الفرائد ٦٤/٥، ٦٧، والأزهري، التصريح على التوضيح ٣١٩/١، والعصيمي، خالد، القرارات النحوية والتصريفية: ص١٤٧.

[١٥١] - انظر هذا البحث.

[١٥٢]- أبو حيان، البحر المحيط ١٢٧/٣.

[١٥٣]- المصدر السابق ٣٣٩/٤.

[١٥٤]- الكتاب ٧٦/١ .

[١٥٥]- شرح التسهيل ١٦٧/٢

[١٥٦] - شرح الكافية ٧٩/١.

أحدهما: الفصل بين العامل والمعمول بلا ضرورة، والعطف على المعمول قبل ذكر عامله، فكأَنَّه عطف على الشيء وقد بقي منه بقية.

الآخر: من الإخلال بحقِّ ذي الحقِّ، فإنَّه ينبغي أَنْ يكونَ لكلّ واحد من العاملين قسط من عناية المتكلم، فإذا قدَّم أحدهما وأعمل الآخر عدل بينهما؛ لأَنَّ التَّقديم اعتناء، والإعمال اعتناء. وإذا أَعمل المتقدّم لم يبقَ للمؤخر قسط من العناية.

رابعًا: ما ذهب إليه الكسائي من أَنَّ حذف الفاعل واجب من الأول مردود لأمرين:

الأَوَّل: أَنَّ حذف الفاعل من الفعل الأَوَّلِ غير معروف في شيء من كلام العرب[١٥٧]. وهذا يجعلنا نقبل ما ذكره ابن عصفور من أَنَّ ما حكي على الكسائي "من أَنَّه يحذفُ الفاعل هنا باطل بل هو عنده ضمير مستتر في الفعل المفرد، وإذا ثبت هذا صار الحذف ممنوعًا منه باتفاق"[١٥٨].

الآخر: أَنَّ الإضمار في الأَوَّل قبل الذكر خارج عن الأصول – كما هو رأي الكسائي – يجعلنا نتساءل: أَيما أخف ضررًا: حذف الفاعل – وهو عمدة في الكلام – من غير سبب أَمْ إضماره قبل ذكره؟!

الذي يظهر لي أَنَّ الإضمار قبل الذكر أخف؛ لذكره متأخرًا؛ ولأَنَّ الإضمار قبل الذكر قد ورد عن العرب في مواضع على شريطة التفسير في غير هذا الباب – باب التنازع – ومن ذلك إضمارهم الشَّأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر، وما دخل عليهما، قال تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} الإخلاص/١، ومن ذلك قولهم: "رُبَّهُ رجلًا" حيث دخلت "رُبَّ" على ضمير لم يتقدم له ذكر ظاهر وفسره بما بعده وكذا قولهم: "نعم رجل زيد"، فإنَّ فاعل نعم ضمير فسرته النَّكرة بعده، والتقدير: نعم الرجل رجلًا زيد[١٥٩].

خامسًا: أَنَّ النُّصوص الشّعرية التي استدل بها الكوفيون قليلة وقد أورد عليها الاحتمال، وما ورد عليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

فبيت امرئ القيس: (كفاني ولم أطلب قليل من المال) ليس من هذا الباب؛ وقد سبق نقض البصريين له.

وقد أورد الاحتمال على البيت:

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى *** سَمِعْتُ بَيْنَهُمُ نَعْبَ الغُرَابَا

بأَنَّه مجهول القائل فكيف يحتج به؟!

١٥٧- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٧٧/١.

١٥٨ - نقله عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٩١/٣، وابن عقيل في المساعد ٤٥٩/١.

١٥٩- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٧٧/١.

ســـادسًـــا: ما ذهب إليه الفراء من أَنَّه إذا اتفق العاملان في طلب المرفوع نحو: قام وقعد زيد فإِنَّ العمل لهما في هذا المعمول الواحد، وإِذا اختلفا وأراد الأَوَّل مرفوعًا نحو: (ضربني وضربتُ زيد) وجب إِعمال الأَوَّل، ففيه نظر من أمرين:

الأول: أَنَّه كسر لما اطرد عليه كلام العرب من أَنَّه لا بُدَّ لكل عامل من إِحداث إعراب.

الثاني: أَنَّ السَّـــماع الكثير[١٦٠] الذي ثبت فيه جواز إِعمال الثَّاني يردّ عليه، كما في مثل قول طفيل الغنوي:

وَكُمتًا مدمَّاةً كأَنَّ متونها * جرى فوقها واستشعرتْ لون مذهَب**

حيث أعمل الثاني وهو قوله: "استشعرت" فنصب به" "لون" مع احتياج الأَوَّل وهو قوله: "جرى" إِلى مرفوع، وليس العاملان متفقين في العمل فيعملهما في "لون"[١٦١].

سابعًا: أَنَّ أكثر ماورد في كتب النحويين، وما نُقل عنهم يؤيد رأي البصريين، والكثرة شبه الإِجماع وموافقتها أَولى. وقد مَرَّ بنا[١٦٢] قول ابن عقيل في كتابه المساعد: "لم أجد كثيرًا ممن يؤيد الكوفيين".

والله أعلم..

١٦٠- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١٦٧/٢.
١٦١- ابن عصفور، شرح الجمل ٦١٨/١ (بتصرف يسير).
١٦٢- ينظر: هذا البحث.

الخاتمة والنتائج

توصلت في نهاية البحث إلى عدة نتائج أهمها:

١) أَنَّ سيبويه – رحمه الله تعالى – درس باب التنازع ضمن أبواب الفاعل، وباب العطف، وكأنه يرى أن مكانه في الأبواب السابقة، لمناسبة لفظية هي وجود عامل أو عدة عوامل تعمل في معمول أو عدة معمولات، وأخرى معنوية تربط المعمولات ببعضها.

ولعل هذا السبب هو الذي جعل بعض الباحثين يقول: "إِنَّ النَّظر في مضمون هذا الباب يجب أَنْ يتغير بأَنْ يُجعل في باب العطف"[١٦٣].

٢) كتب الخلاف النحوي المطبوعة قليلة، وأبرزها وأوفاها كتاب الأنباري "الإِنصاف في مسائل الخلاف".

٣) أدق حدٍّ للتَّنازع– وقفت عليه – ما ذكره ابن هشام الأنصاري: "أَنْ يتقدمَ فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى"؛ لأَنَّ هذا التعريف ينص على العوامل التي تتنازع، وهي الأفعال المتصرفة، والأسماء التي تشبه الأفعال. وهو تعريف جامع لشروط التَّنازع.

٤) التنازع ظاهرة نحوية أَساسها الاعتماد على العامل اللفظي، وفي ذلك إِثبات لما عليه جمهور النحويين الذين ينصون على نظرية العامل في النَّحو، فالأصل أنْ يكون للمعمول الواحد عامل واحد يعمل فيه، ومع ذلك فقد جاء في فصيح الكلام جملٌ وأَساليبُ ورد فيها عاملان أو أكثر يتنازعان معمولا واحدًا.

٥) اتفق النَّحويون البصريون والكوفيون على جواز إعمال أي العاملين في باب التنازع، ولكن اختلفوا في الأَولى بالعمل. قال ابن مالك في الخلاصة:

(إِنْ عاملان اقتضيا في اسم عمل *** قبل فللواحد منهما العمل
والثَّاني أَولى عنده أهل البصرة *** واختار عكسا غيرهم ذا أسرة)

وناقش هذه المسألة ابن الأنباري في الإنصاف في الجزء الأول (المسألة الثالثة عشرة) ذاكرًا أدلة البصريين وأدلة الكوفيين.

ثُمَّ ذكر جوب البصريين عن أدلة الكوفيين ما يدل على أنه يرى رأي البصريين.

٦) أكثر النحويين المتأخرين مالوا إِلى رأي البصريين؛ والسبب في ذلك ورود أسلوب التنازع في القرآن الكريم، وقد أعمل فيه الثَّاني؛ ولأَنَّه اختيار سيبويه. قال ابن معطي:

---

١٦٣ – هو الدكتور مهدي المخزومي في كتابه: النحو العربي نقد وتوجيه: ص١٦١.

(يشهد هاؤم اقرءوا كتابيهْ *** لسيبويه واللُّغات العاليهْ)

٧) من يقرأ عبارة "والكوفيون يعملون الأَول "في كتاب الإِنصـــاف يعتقد أَنهم كثرة، وأَنَّ لهم مؤيدين، لكن بعد تتبع كتب النحو ابتداء من كتاب ســـيبويه، وانتهاء بما كتبه المحدثون لم أجد من يقول بإِعمال الأَوَّل ســـوى الكسائي وتلميذه الفراء وهما رأسا المدرسة الكوفية. وهذا يؤكد أنَّ المدرسة الكوفية هذان الرجلان.

وقد فطن إلى ذلك ابن عقيل –رحمه الله – حين قال في كتابه المســـاعد وقد مرَّ معنا –: " لم أجد كثيرًا ممَّن يؤيد الكوفيين".

ومن الغريب أَنْ يُنقل رأي الكوفيين من كتب البصريين أو من وافقهم.

٨) أدلة البصـــريين متعددة، قوامها الســـماع من القرآن الكريم وهو كثير وكلام العرب شـــعره ونثره، ثم القياس القائم على علة المشابهة بين المقيس والمقيس عليه، إلى جانب ذلك فإِنَّ أدلتهم لم تدرس بالنقد أو التَّضعيف من النحاةِ المتقدمين والمتأخرين، ولا من الباحثين المحدثين. أَمَّا أدلة الكوفيين فمتعددة أيضًـا لكنها لم تسـلم من النَّقد والتَّوهين سواء أدلتهم من السماع أو القياس، وابن الأنباري أكثر النحاة تعرضًا لأدلة الكوفيين. ولا أدري كيف يكون الحال لو أَيَّدَ أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين، وانتقد أدلة البصريين؟!.

٩) المختار عند الكسـائي إِعمال الأَوَّل، لكن مع ذلك جَوَّزَ إِعمال الثَّاني بشـرط حذف الفاعل من الأَوَّل؛ لأَنَّ إضماره يوقع في محظور هو الإِضمار قبل الذكر. وهذا الرأي لقي قبولًا عند أعضاء مجمع اللغة القاهري معتمدين على بحث قدَّمه الدكتور شـوقي ضـيف – رحمه الله – وقد اسـتدل بأدلة تؤيد ما ذهب إليه الكسـائي. والحق أَنَّ أدلته لم تسلم من النَّقد.

١٠) تبيَّنَ لي أَنَّ الفراء له رأيان في المسألة أحدهما مشهور وهو جواز إِعمال أي العاملين، والاختيار للأَوَّل، وأَمَّا الآخر فهو وجوب إِعمال الأَوَّل وإِهمال الثَّاني ونقل عنه هذا الرأي ابن السَّـــراج في الأُصـــول، والصَّـــيمري في التَّبصرة والتَّذكرة ولم أجد لهذا الرأي حظًّا في كتب النَّحويين المتأخرين.

١١) أميل إِلى رأي البصريين للأَدلة التي ذكرتها آنفًا.

١٢) أُوصـي بدراسـة باب التَّنازع النَّحوي دراسـة تطبيقية في القرآن الكريم لوفرة الآيات التي تنازع فيها عاملان على معمول واحد، والوقوف على إِعراب المعربين، وتفســـير المفســـرين؛ فإن في ذلك بيانًا لرأي البصـــريين، ثم الوقوف على كتاب معاني القرآن للفراء خاصة للنَّظر في توجيه الفراء لآيات التَّنازع.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،،

المراجع

١- الآثاري، زين الدين شعبان، كفاية الغُلام في إعراب الكلام، تحقيق: د. زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢- الآمدي، أبو القاسم، المؤتلف والمختلف، تصحيح د ف كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ .

٣- الأزهري، خالد، التصريح على التوضيح، مكتبة البابي، القاهرة.

٤- الإستراباذي، رضي الدين، شرح الشافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ .

٥- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي علي الكافية، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٦- الإسفراييني، تاج الدين محمد بن أحمد، لباب الإعراب، تحقيق: د. بهاء الدين عبدالوهاب، دار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.

٧- الإشبيلي، أبو بكر الزبيدي، الواضح في النحو، تحقيق: د. عبدالكريم خليفة، (د.ط).

٨- الإشبيلي، ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح الجمل، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية، ط١، بغداد، ١٤٠٠هـ.

٩- الإشبيلي، ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: د. أحمد الجواري ود.عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٢هـ.

١٠- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني الألفية، تحقيق: د. عبدالحميد السيد، المكتبة الأَزهرية للتراث، القاهرة، (د.ط).

١١- الأصبهاني، أبو الفرج، الأغاني، بيروت، (د.ط)، (د.ت) .

١٢- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب، تحقيق: د. مصطفى النماس، الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.

١٣- الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٤١٢هـ.

١٤- الأندلسي، أبو حيان، تذكرة النحاة، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ .

١٥- الأندلسي، أبو حيان، اللمحة البدرية في علم العربية ، تحقيق: د. صلاح راوي، مطبعة حسان، القاهرة، ط٢.

١٦- الأندلسي، ابن مضاء أبو العباس عبدالرحمن بن محمد، الرد على النحاة، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

١٧- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، عناية محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٨- الأنصاري، محمد، مفتاح الإعراب، تحقيق: د. محمد عامر حسن، مكتبة الإيمان، مصر، ١٤٠٤هـ

١٩- الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٢٠- الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب، عناية محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط).

٢١- الأنصاري، ابن هشام، شرح قطر الندي، عناية محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢.

٢٢- الأنصاري، ابن هشام، كتاب الجامع الصغير، تحقيق: أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط).

٢٣- الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.

٢٤- البغدادي، عبدالقادر، خزانة الأدب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٢، ١٩٧٩م .

٢٥- البكري، عبدالله، معجم ما استعجم، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٢٦- البكري، أبو عبيد، سمط اللآلي، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٢٧- التفتازاني، سعد الدين، إرشاد الهادي، تحقيق: د. عبدالكريم الزبيدي، دار البيان العربي، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ .

٢٨- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو بن عثمان، شرح المقدمة الكافية، تحقيق: د. جمال عبدالعاطي مخيمر، مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٩- الجامي، نور الدين عبدالرحمن، الفوائد الضيائية، تحقيق: د. أسامة طه، العراق، ١٤٠٣هـ.

٣٠- الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق.

٣١- ابن جماعة، محمد، شرح الكافية، تحقيق: د. محمد عبدالمجيد، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٢- الجوهري، إسماعيل، الصحاح، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ .

٣٣- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: د. محمد النجار وزملائه، دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ.

٣٤- حجازي، مصطفى، في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ .

٣٥- حسن، د. عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٣، (د.ط).

٣٦- الخضري الشافعي، محمد، حاشيته على شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ.

٣٧- ابن دريد، أبو بكر، الاشتقاق، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٩٥٨م.

٣٨- الدماميني، بدر الدين محمد، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣٩- الدينوري، محمد بن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، ١٩٦٦م.
٤٠- الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، التخمير في شرح المفصل، تحقيق: د/عبدالرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.
٤١- الزبيدي، عبداللطيف، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
٤٢- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الجمل، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط٢، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٤٠٥هـ.
٤٣- الزمخشري، أبو القاسم جار الله، أساس البلاغة، تحقيق: عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ.
٤٤-
٤٥- الزمخشري، جار الله محمود، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، جارالله محمود الزمخشري ، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، (د.ط).
٤٦- الزمخشري، أبو القاسم محمود، المفصل في علوم العربية، تحقيق: السيد بدر الدين النعساني، ط٢، دار الجيل، بيروت .
٤٧- السامرائي، د. فاضل، أبوا لبركات الأنباري ودراساته النحوية، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ط١، ١٣٩٥هـ.
٤٨- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، ط١، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤٩- السكري، أبو سعيد الحسن، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبدالستار فراج، مطبعة المدني، القاهرة .
٥٠- السلسيلي، أبو عبدالله محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: د. الشريف البركاتي، الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ.
٥١- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ .
٥٢- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، الأَشباه والنظائر، تحقيق: عبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٥٣- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الكويت، ط٢، ١٤٠٧هـ .
٥٤-
٥٥- الشاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ.

٥٦- الشجري، هبة الله، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ .

٥٧- الشلوبين، أبو علي عمر، التوطئة، تحقيق: د. يوسف المطوع، ١٤٠١هـ.

٥٨- الشلوبين، أبو علي عمر، شرح المقدمة الجزولية، تحقيق: د. تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

٥٩- الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق: عبدالعال مكرم، الكويت، ط١، ١٤٠١هـ .

٦٠- الشنتمري، الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير سلطان، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٦١- الصنعاني، سابق الدين محمد علي، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق: د. فخر صالح، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ.

٦٢- الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق: د. فتحي علي الدين، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ.

٦٣- ضيف، د. شوقي، تيسيرات لغوية، دار العارف، القاهرة، ١٩٩٠م.

٦٤- ابن طولون، أبو عبدالله شمس الدين محمد، شرح ابن طولون على الألفية، تحقيق: د. عبدالحميد الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٦٥- عزة، كثير، الديوان، جمع د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٦٦- ابن عقيل، عبدالله، شرح ألفية ابن مالك، عناية: قاسم الرفاعي، دار القلم، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ .

٦٧- وابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ.

٦٨- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ .

٦٩- الغنوي، طفيل، الديوان، تحقيق: محمد أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٧٠- العباسي، عبدالرحيم، معاهد التنصيص، تحقيق: محمد محي الدين، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ .

٧١- العصيمي، خالد، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، جمع ودراسة، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ .

٧٢- العيني، بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٧٣- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٧٤- الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٣٨٩هـ.

٧٥- الفارسي، أبو علي، المسائل البصريات، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ١٤٠٤هـ.

٧٦- الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تحقيق د. محمد الطيب الإبراهيم، دار التنافس، ١٤١٧هـ.
٧٧- الفرزدق، همَّام بن غالب، الديوان، تحقيق: علي فاعور، ط١.
٧٨- الغلاييني، مصطفى بن محمد، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بدون، ط٢٢، ١٤٣٣هـ.
٧٩- القيرواني، العربي السنوسي، القولة الشافية بشرح القواعد الكافية، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
٨٠- القيس، امرؤ، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ١٩٦٤م.
٨١- ابن قيِّم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: د. محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.
٨٢- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ومحمد المختون، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ.
٨٣- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: د. عبدالمنعم هديدي، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
٨٤- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
٨٥- المرادي، الحسن بن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأَزهريَّة، ١٣٩٧م.
٨٦- ابن معطي، أبو الحسن يحيى، ألفية ابن معط بشرح ابن القواس، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.
٨٧- ابن معطي، أبو الحسن يحيى، الفصول الخمسون، تحقيق: د. محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي، بدون.
٨٨- المكودي، أبو زيد عبدالرحمن بن علي، شرح ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
٨٩- ابن الناظم، بدر الدين عبدالله بن محمد بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، (د.ط).
٩٠- النجار، محمد بن عبدالعزيز، ضياء السالك على أوضح المسالك، ١٤٠١هـ.
٩١- النيلي، تقي الدين إبراهيم بن الحسين، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، تحقيق: د. محمد سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
٩٢- ابن منظور، لسان العرب، محمد بن منظور الإفريقي، دار صادر، ١٤١٠هـ.
٩٣- الهاشمي، السيد أحمد، القواعد الأساسية في اللغة العربية، دار الكتب العربية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
٩٤- ابن يعيش، موفق الدين يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.